منظمة العفو الدولية

"أريد أن أقرر مستقبلي"

النساء المشردات من ديارهن يرفعن أصواتهن في اليونان

منظمة العفو الدولية معجبة حقاً بمثابرة وصلابة النساء اللاتي أجرت معهن مقابلات لأغراض هذه الوثيقة. التُقطت الصورة في "شبكة ميليسا"، يوليو/تموز 2018.

© Lene Christensen/Amnesty International

"نحن بحاجة إلى مكان نشعر فيه بالأمان، ويمكننا فيه التعبير عن مخاوفنا، وإسماع مطالبنا".

مينا*، امرأة من العراق، تعيش مع طفليها الصغيرين في مخيم خارج أثينا، يوليو/تموز 2018

النساء المشردات من ديارهن يرفعن أصواتهن في اليونان

إن آلاف النساء والفتيات الفارّات من وجه الاضطهاد والنزاعات يكابدن رحلات صعبة وخطيرة للغاية إلى اليونان.

وتركز هذه الوثيقة على أصواتهن، وبذلك فإنها تسلط الضوء على الشجاعة والقوة الهائلتيْن اللتيْن تتحلى بهما النساء والفتيات المشردات في الرد على أوضاعهن.

وقد فرَّ بعضهن من أتون العنف الجنسي والجسدي والتمييز في بلدانهن الأصلية ليجدن أنفسهن في مواجهة مزيد من العنف والمعاملة السيئة على الطريق على أيدي أشخاص، من قبيل المهربين، أو حرس الحدود، أو موظفي الدولة، أو الأقرباء.

* تشير إلى أنه تم تغيير أسماء النساء بناء على طلبهن.

إن مصاعب الرحلة ليست عرَضية، بل على العكس، فإن إغلاق أوروبا لحدودها أمام الأشخاص الذين ينشدون الحماية يعرِّض النساء والفتيات بشكل خاص لمخاطر متوقعة.

فالنساء والفتيات اللاتي ليس لديهن أية فرصة للسفر بصورة شرعية، يُجبَرن على الذهاب في رحلة محفوفة بالمخاطر على أمل أن توفر لهن أوروبا مكاناً آمناً يمكنهن فيه إعادة بناء حياتهن على مهل. وبالنسبة للعديد من هؤلاء النساء، فإن آمالهن تتحطم عند الوصول إلى اليونان.

إن النساء والفتيات العالقات في مخيمات مكتظة وقذرة، يرعاها الاتحاد الأوروبي على الجزر اليونانية، يتعرَّضن لمخاطر عدة، من بينها التحرش والعنف الجنسي. كما يضطررن للتعامل بشق الأنفس مع نظام استقبال لا يعمل بشكل سليم في الجزر والبر الرئيسي اليوناني، حيث يوضع آلاف الأشخاص في مخيمات تعاني من تردّي الخدمات الصحية وسوء الرعاية الطبية، وليست مصمَّمة أو مجهَّزة لإيواء الأشخاص لأجل طويل. وسواء كنَّ يعشن في شقق في مناطق حضرية أو في مخيمات، فإن عدم توفر المعلومات الكافية والمترجمات يشكل عقبة كأداء أمام إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، من قبيل خدمات الصحة الجنسية والإنجابية أو المساعدة القانونية.

ومنذ مارس/آذار 2017، تحدثت منظمة العفو الدولية مع أكثر من 100 امرأة وفتاة ممن يعشن في مخيمات وشقق في أثينا، وما حولها، وعلى الجزر اليونانية.

وبغض النظر عن جنسياتهن أو ظروفهن الشخصية أو آمالهن، فقد كان لديهن أمر واحد مشترك، وهو الحاجة الماسَّة لأن يُسمع صوتهن. وكان لديهن جميعاً أشياء مهمة للغاية يُردن قولها بشأن حقوقهن وسلامتهن ورفاههن والتحديات التي يواجهنها. كما كان لديهن مطالب واضحة تتعلق بالتغيير.

إن هذه الوثيقة تستند إلى بصيرتهن وتعكس قصصهن، ليست المتعلقة بالمصاعب والمعاناة فحسب، وإنما أيضاً تلك المتعلقة بالمبادرات الرامية إلى تغيير حياتهن والتي أُطلقت في اليونان، من قبيل النطاقات الصديقة للإناث، حيث يتم التقاء النساء والفتيات معاً، والحصول على الخدمات، وإعادة بناء شبكات الدعم، واكتساب المعارف والمهارات التي يحتجن لها من أجل خلق حياة أفضل لأنفسهن ولعائلاتهن.

ويقع على عاتق اليونان التزام قانوني بتوفير الحماية للنساء والفتيات اللاتي يعشن في البلاد، وتأمين ظروف الاستقبال الكريمة والآمنة لهن، وإمكانية حصولهن على اللجوء بشكل منصف، فضلاً عن توفير فرص إدماج أولئك

اللاتي يمكثن في البلاد. ويتعين على اليونان الإيفاء بهذه المسؤوليات، وبذلك يمكنها ضمان فرصة المشاركة الفعالة للنساء والفتيات في المناقشات والقرارات التي تؤثر على حياتهن

إن المسؤولية عن ظروفهن المعيشية في اليونان لا تقع على عاتق السلطات اليونانية وحدها، بل على عاتق بقية بلدان أوروبا كذلك.

وإن الاتفاق الذي عقد بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، واعتمده الزعماء الأوروبيون في مارس/آذار 2016، وقواعد اللجوء الأوروبية هما العاملان الرئيسيان اللذان يكمنان في صلب العديد من المشكلات التي يقاسيها اللاجئون، بمن فيهم النساء والفتيات.

أولاً، لأن الاتفاق يرغم العديد من النساء والفتيات على البقاء في الجزر اليونانية في مخيمات محفوفة بالمخاطر، وليس ثمة تحسينات في أوضاع المخيمات، مهما كانت ضرورية، يمكن أن تكون كافية لتخفيف المخاطر النابعة من حجز النساء والفتيات اللاجئات في الجزر. وثانياً، لأن قواعد اللجوء الأوروبية تجبر اليونان، لكونها البلد الأول الذي يصل إليه اللاجئون، على تحمُّل القسط الأكبر من المسؤولية عن مساعدتهم، ويرفض العديد من البلدان الأوروبية تغيير هذا النظام الجائر.

يتعين على الزعماء الأوروبيين الترحيب باستقبال حصتهم العادلة من الأشخاص الفارين من وجه العنف والاضطهاد. كما يتعين عليهم تأمين طرق آمنة وقانونية إلى أوروبا، وإصلاح نظام اللجوء الأوروبي لجعله منصفاً ومتعاطفاً. إن عدم قيامهم بذلك لا يعتبر خذلاناً للأشخاص الذين هم بحاجة ماسَّة إلى الحماية فحسب، بل خذلان لشعوب أوروبا ككل التي تفقد الثقة بقدرة حكوماتها على الالتزام بمبادئ الاتحاد الأوروبي التأسيسية لحقوق الإنسان.

إن منظمة العفو الدولية تعرب عن مشاعر التأثر العميق بشجاعة وكرم جميع النساء والفتيات اللاتي قابلتْهن، وتتقدم بالشكر إلى كل واحدة منهن على الوقت الذي بذلته في مشاركتهن تجاربها وآرائها الشخصية.

كما تعرب المنظمة عن امتنانها للمنظمات والأفراد الذين أسهموا في تيسير الاتصال بالنساء، ويقدمون لهن الدعم الكبير. وإن المنظمة، بنشرها هذه الوثيقة، يحدوها الأمل في أن تُسهم في كفاحهن من أجل تحسين أوضاعهن وأوضاع النساء الأخريات وفي مساعدتهن على توصيل أصواتهن إلى مسامع الذين يتمتعون بالسلطة والمسؤولين عن حمايتهن.

وينبغي الاستماع إلى تجارب النساء ومعاناتهن في اليونان، والتحرك بمقتضاها.

مواجهة الخوف وانعدام اليقين

في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى يوليو/تموز 2018، فقد ما لا يقل عن 99 شخصاً حياتهم في محاولة لعبور بحر إيجه. ومنذ 2014، وصل العدد إلى 1699 شخصاً على الأقل. وتحدثتْ بعض النساء لمنظمة العفو الدولية عن مشاعرهن المخيفة حيال عبور البحر: فقالت ماريا*، وهي امرأة سورية وصلت إلى اليونان مع أطفالها الخمسة: "اعتقدتُ أنني كنت أموت". وقد قابلتْها المنظمة في مخيم رافينا خارج أثينا، مايو/أيار 2017. أُخذت الصورة على جزيرة خوس.

© Angelos Tzortzinis/AFP/Getty Images

"لم يكن هناك خيار. إما أن تُتركي في وحشة مكان مجهول مع المجرمين [المهربين] الذين يمكن أن يفعلوا بك أي شيء، أو أن تَحشري نفسك على متن ذلك القارب بالرغم من الأخطار".

بهار*، من أفغانستان، تصف الرحلة من تركيا إلى اليونان مع أطفالها الثلاثة، مارس/آذار 2018.

رحلات محفوفة بالمخاطر

إن رفض الحكومات الأوروبية فتح طرق بديلة آمنة وقانونية للرحلات الأرضية المحفوفة بالمخاطر أو عبر بحر إيجة يعرّض النساء والفتيات لمخاطر العنف المتزايدة على الطريق، بما فيها العنف الجنسي والاتجار بالبشر.

وتشكّل النساء والفتيات أعداداً متزايدة من أولئك الذين يصلون إلى اليونان طلباً للجوء.

ففي حين أن معظم الذين وصلوا من تركيا في عام 2015 كانوا من الرجال، فإن أعداداً متزايدة من النساء – معظمهن من سوريا والعراق وأفغانستان – كن من بين الذين طلبوا الحماية الدولية في أوروبا في عام 2016.

عدد اللاجئين والمهاجرين العالقين في المخيمات التي يرعاها الاتحاد الأوروبي في الجزر اليونانية (حتى 21 سبتمبر/أيلول 2018)

البقعة الساخنة	الطاقة الاستيعابية	عدد المقيمين حالياً
ليسفوس	3,100	8, 675
خيوس	1,014	2,266
ساموس	648	3,809
ليروس	860	679
خوس	816	1,248
مجموع البقع الساخنة	6,438	16,677
مجموع أماكن الإقامة الأخرى في الجزر (شقق، فنادق، منظمات غير حكومية، وغيرها)	2,658	3,227
مجموع المقيمين في الجُزر: 19,904		

* المصدر: مكتب التنسيق الوطني لمراقبة الحدود والهجرة واللجوء، وزارة الداخلية

قالت جميع النساء اللاتي قابلتْهن منظمة العفو الدولية إنهن لم يكن أمامهن من خيار سوى استخدام مهربي البشر. ففي فبراير/شباط 2018، أعربت فاطمة*، وهي امرأة أفغانية عمرها 27 عاماً، سافرت إلى اليونان مع شقيقتيها الصُغريَيْن، لمنظمة العفو الدولية عن إحباطها وشعورها العميق بأنها لا حول لها ولا قوة:

"عندما أغلقت الحكومات الأوروبية أبوابها أمام اللاجئين، أصبحنا [نحن النساء] أكثر عرضة لإساءة المعاملة على أيدي المهربين. ولا يمكنكِ طلب المساعدة من أفراد الشرطة أو أي شخص آخر لأنكِ "غير شرعية". ويستغل المهربون نقطة الضعف هذه".

ووصفت النساء كيف اضطررن إلى الانتظار أياماً في بيوت سرية في إحدى المدن الساحلية في تركيا قبل نقلهن إلى الشاطئ. كما كان على بعضهن قضاء ليالٍ عدة بالقرب من الساحل إذا منعتهن حالة الطقس من الصعود على متن القوارب المطاطية.

"عندما وصلنا إلى الساحل بالقرب من بودروم [في تركيا] كان الطقس سيئاً للغاية، وطلب منا المهربون الانتظار هناك، حيث مكثنا 20 يومًا. كان الجو بارداً ورطباً، ولم يكن لدينا ما يكفي من الماء والطعام. لم نكن نعرف أحداً من أفراد المجموعة. لقد كانوا لطفاء، ولكن المهربين لم يكونوا كذلك... فقد دفعوا والدتي عندما توسَّلت إليهم السماح لها بالعودة إلى بودروم. شعرتُ بخوف شديد إلى حد أنني لم أستطع النوم على الإطلاق. وعندما أردتُ الذهاب إلى المرحاض، رافقَني أخي بعيداً عن المجموعة. ولكن المهربين لحقوا بنا ذات مرة، فعدنا أدراجنا هاربيْن. بعد تلك الحادثة لم أستطع التبوُّل لفترة طويلة، مما تسبَّب بمرضي".

يارا* من سوريا، البالغة من العمر 22 عاماً، سافرت من تركيا إلى اليونان مع والدتها وشقيقها البالغ من العمر 17 عاماً، مارس/آذار 2018.

وتحدثت عدة نساء أخريات لمنظمة العفو الدولية عن أن سفرهن في أماكن نائية مع رجال غير معروفين لديهن سبَّب لهن شعوراً حاداً بعدم الارتياح وعدم الأمان. كانت النساء المسافرات لوحدهن بوجه خاص عرضة لخطر المضايقات البدنية واللفظية والجنسية من قبل المهربين. فقد قالت إحدى النساء لمنظمة العفو الدولية إنه طُلب منها تزويج ابنتها القاصر إلى أحد المهربين.

"لقد ضايقوني جداً. كان أحدهم مصرّاً جداً، وقال لي: 'سأرسلك إلى ألمانيا بالطائرة إذا أعطيتني ابنتك'. بالطبع لم أفعل، ولكنني لا أزال خائفة منهم".

وقالت بعض النساء إنهن تعرَّضن أحياناً للتحرش من قبل أفراد الشرطة والدرك والرجال المحليين في تركيا، فضلاً عن أقربائهن أو أشخاص آخرين من المسافرين معهن في الرحلة. وقالت امرأة من إيران كانت تعيش في أثينا، في مارس/آذار 2017، لمنظمة العفو الدولية إن زوجها أرغمها على مضاجعة مهربين عندما نفدتْ نقودهم من أجل مواصلة الرحلة.

عالقون في الجزر

لقد أظهرت النساء صلابة وقدرة استثنائية على تجاوز الصعاب في هذه الرحلة. فعندما يصلن إلى إحدى الجزر اليونانية في شرق بحر إيجة، فإنهن بدلاً من الحصول على ما هُنَّ في أمسّ الحاجة إليه وما هو من حقهن من راحة وملاذ آمن، فإنهن يواجهن العواقب المدمرة للاتفاق الذي عُقد بين الاتحاد الأوروبي وتركيا.

ومنذ 20 مارس/آذار 2016، لم يُسمح لطالبي اللجوء الذين وصلوا إلى الجزر اليونانية بالانتقال إلى البر اليوناني لأن الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي واليونان يقضي بإعادتهم إلى تركيا. فليست هناك عودة بالأعداد التي تصوَّرها زعماء الاتحاد الأوروبي. ومع وصول مئات الأشخاص أسبوعياً إلى الشواطئ اليونانية، أصبحت نتيجة الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا هي أن آلاف الأشخاص يعلقون لأشهر في الجزر اليونانية في ظروف لاإنسانية. إن حياتهم متوقفة، الأمر الذي يخلق آثاراً هائلة على صحتهم العقلية.

فحتى 21 سبتمبر/أيلول 2018 كان هناك أكثر من 20,000 شخص عالقين في الجزر، يقيم معظمهم في مخيمات يرعاها الاتحاد الأوروبي (وتسمى أيضاً "البُقع الساخنة" أو مراكز الاستقبال وتحديد الهوية) في جزر ليسفوس وخيوس وساموس وخوس وليروس. وتبلغ نسبة النساء بين هؤلاء 34%، بينهن 12% فتيات دون سن الثامنة عشرة. أما الباقي، وهم 66% فهم رجال، يشكل الأولاد 17% منهم.

أما الأشخاص الذين يطلبون جمع الشمل مع عائلاتهم أو الأشخاص الذين يُعتبرون "ضعفاء" – من قبيل النساء الحوامل أو الأمهات الجدد أو ضحايا التعذيب والعنف الجنسي- فيُفترض إعفاؤهم من البقاء في الجزر، وينبغي تمكينهم في النهاية من الانتقال إلى البر الرئيسي. بيد أن الموظفين المسؤولين والموظفين الطبيين في المخيمات لا يملكون دائماً المهارات اللازمة أو الوقت الكافي لتحديد هوية الأشخاص الذين يستحقون الإعفاء. وحتى عندما يتم تحديدهم، فإنهم يضطرون للانتظار عدة أشهر إلى أن يتم العثور على أماكن لهم على البر الرئيسي

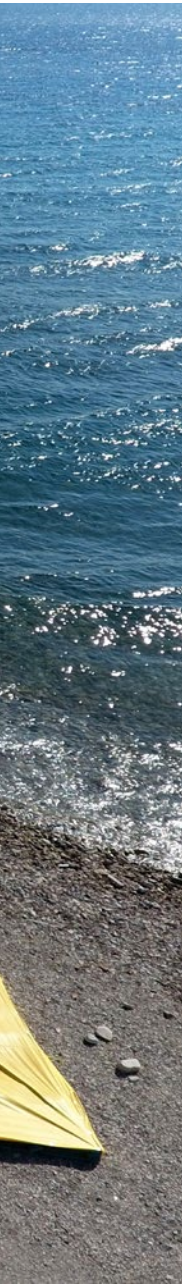

يوليو/تموز 2017، اجتمع نشطاء ولاجئون معاً في جزيرة ليسفوس اليونانية لمطالبة زعماء الاتحاد الأوروبي بالتحرك.

© Giorgos Moutafis/Amnesty International

© Yara Boff Tonella/Amnesty International

الأوضاع اللاإنسانية

كلمة "لاإنسانية" هي إحدى الكلمات الأكثر استخداماً من جانب النساء عندما يصفن المخيمات الخمسة التي يموّلها الاتحاد الأوروبي. وقد وصل الاكتظاظ في هذه المخيمات إلى حد الأزمة، حيث يعيش 17,000 شخص في خمسة مخيمات مصمَّمة أصلاً لإيواء نحو 6,400 شخص. ويُعتبر موقعا "موريا" (ليسفوس) و"فاثي" (ساموس) الأشد اكتظاظاً.

إن انعدام النظافة والتمديدات الصحية، وعدم كفاية المياه الصالحة للشرب، وقنوات المجاري وأسراب الفئران والجرذان تُعتبر من المشاهد الشائعة في جميع المخيمات. وقد وصفتْ عدة نساء حوامل لمنظمة العفو الدولية كيف اضطررن للنوم على الأرض، ولم يحصلن على رعاية طبية تُذكر في فترة الحمل وما قبل الولادة.

كما تضطر النساء إلى إنفاق نقودهن المحدودة على الفوط الصحية غير المتوفرة دائماً.

"كل شيء هنا قذر. ومن المستحيل المحافظة على نظافتك. وعندما تأتي الدورة الشهرية يصبح الوضع صعباً للغاية".

عديلة* من جمهورية الكونغو الديمقراطية، من مقابلة أُجريت في فبراير/شباط 2018

© Yara Bofi Tonella/Amnesty International

مخيم موريا للاجئين في ليسفوس، فبراير/شباط 2018. ولايزال المخيم مكتظاً للغاية. وحتى 21 سبتمبر/أيلول 2018، كان أكثر من 8,600 شخص يقيمون في المخيم، الذي تبلغ طاقته القصوى 3,100 شخص.

خيمة في مخيم فاثي في جزيرة ساموس باليونان، فبراير/شباط 2018.

وصلت عديلة* مع شقيقتها إلى جزيرة ساموس في ديسمبر/كانون الأول 2017. وكانت تقيم في مخيم فاثي عندما تحدثتْ معها منظمة العفو الدولية في فبراير/شباط 2018. ومع أن المخيم مصمَّم لاستيعاب 650 شخصاً في حاويات جاهزة الصنع، فإن 3,800 شخص كانوا يعيشون هناك في ملاجئ مؤقتة في سبتمبر/أيلول 2018.

"لقد نمْنا في خيمة صغيرة بالقرب من المراحيض لمدة شهرين... كانت باردة جداً وبدون كهرباء. وعندما يهطل المطر كانت الماء تتسرب داخل الخيمة. نحن الآن نعيش في حاوية مع عائلة أخرى مؤلفة من أربعة أفراد. ولا يزال الوضع صعباً، فوالدتي تعاني من ألم حاد في ظهرها، ولا تستطيع الصعود إلى المخيم والنزول منه لمراجعة الطبيب".

سمان*، البالغة من العمر 19 عاماً، جرت مقابلتها في فبراير/شباط وأغسطس/آب 2018

تلتقي النساء معاً لمساعدة بعضهن بعضاً على التأقلم مع هذه الأوضاع البائسة.

كانت يفيتي*، من الكاميرون، تعيش في مخيم موريا، وهو أحد أكبر المخيمات في اليونان، عندما قابلتْها منظمة العفو الدولية في مارس/آذار 2018. ويقيم أكثر من 8,500 شخص في هذا المخيم الذي صُمِّم لاستيعاب 3,100 شخص فقط. وعندما أصبح المخيم مكتظاً للغاية تخلَّت يفيتي عن سريرها إلى امرأة حامل. وقالت لمنظمة العفو الدولية: "أنا أم، ولذلك أتفهم المصاعب التي يواجهنها. ويمكنني أن أتصور مدى صعوبة أن تكون المرأة حاملاً في موريا".

وكانت يفيتي متطوعة مع منظمة محلية تساعد في طهي الطعام وتوزيعه، وقالت: "أحاول أن أبقي نفسي مشغولة كي لا أفقدها".

قصة أمل

© Yara Bdf Tonella/Amnesty International

أمل من سوريا كانت تعيش في مخيم موريا في جزيرة ليسفوس، التقطت الصورة في مارس/آذار 2018.

أمل، لاجئة فلسطينية، عملت في مجال الإحصاء الطبي في أحد مستشفيات دمشق بسوريا. وكانت من بين الموظفين الذين احتجوا على سياسة المستشفى في معالجة الإصابات بين العسكريين فقط، دون المدنيين، وقد قُبض على بعض المحتجين أو اختفوا، ولذا فرَّت أمل خوفاً على حياتها.

في يوليو/تموز 2017 وصلت أمل إلى ليسفوس، حيث سمعت بالاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا للمرة الأولى.

"أقمنا جميعاً، رجالاً ونساءً وأطفالاً، في خيمة واحدة لمدة خمسة أيام. وكان الناس يسمونها 'الخيمة السجن'. لقد صُدمتُ وأحسستُ بالأذى جراء معاملتي كمجرمة".

أمل تتكلم اللغة الإنجليزية، وتمكَّنت من إيجاد عمل كمترجمة فورية لعدة منظمات في ليسفوس. ولم تعد تعيش في موريا، ولكن مشاعرها لاتزال مع العديد من النساء المقيمات هناك.

وفي أغسطس/آب 2018، قالت: "في موريا كل يوم يأتي أسوأ من سابقه. فالمخيم مزدحم للغاية إلى حد أن القسم (ج) [المخصص للنساء العزباوات فقط]، بات ممتلئاً الآن، والنساء المسافرات بمفردهن يُقمن في خيام كبيرة في منطقة القادمين لمدة تتراوح بين شهرين وثلاثة أشهر، ويفتقرن إلى الحماية بشكل كبير".

"اللاجئون بحاجة إلى حماية. فإذا كانت الحكومة اليونانية غير قادرة على حمايتنا، دعونا نذهب، ولا تحتفظوا بنا هنا".

يفيتي* من الكاميرون

إن الاكتظاظ الشديد والأوضاع المعيشية الصعبة يجعلان من المخيمات أماكن خطيرة للغاية على الجميع، وبشكل خاص على النساء والفتيات والأطفال الذين ليسوا برفقة أهاليهم، والأشخاص الفارين من وجه الاضطهاد بسبب الميول الجنسية، أو هوية النوع الاجتماعي.

"لا أشعر بالأمان أو الارتياح في الخيمة مع ... غرباء. ولذا أغادر المخيم في الصباح الباكر وأعود إليه ليلاً. أقضي اليوم بأكمله في مركز ألفا [مركز مجتمعي أنشأه متطوعون من ساموس] أو أتمشى على البحر".

ميساء*، البالغة من العمر 25 عاماً، من مدينة حلب بسوريا. وصلت لوحدها إلى ساموس في ديسمبر/كانون الأول 2017. وعندما قابلتها منظمة العفو الدولية في فبراير/شباط 2018، كانت تقيم في مخيم فاثي.

إن الأنشطة اليومية، من قبيل الاستحمام أو الذهاب إلى المرحاض، تصبح خطيرة على النساء والفتيات لأن العديد من المرافق تفتقر إلى الأقفال، ولا تتوفر فيها مراحيض، أو أماكن استحمام كافية في مناطق منفصلة خاصة بهن. كما أن الإنارة الضعيفة في المخيم تجعل من الحصول على الماء، أو حتى مجرد المشي في المنطقة أثناء الليل، أمراً مثيراً للقلق ومحفوفاً بالمخاطر.

"مرفق الاستحمام في المخيم بارد وليس له قفل. ويدخل الرجال عندما تكونين في داخله. ولا تتوفر إنارة في المراحيض. وفي الليل أذهب إلى المرحاض مع شقيقتي أحياناً، أو أتبوَّل في دلو".

عديلة*، مخيم ساموس، من مقابلة أُجريت معها في فبراير/شباط 2018

←

مخيم فيال، خيوس، يناير/كانون الثاني 2018. عندما يحلُّ الظلام، يحلُّ معه الخوف. قالت الكثير من النساء في مخيمات عديدة إنهنّ يخشين الخروج من الخيم أثناء الليل.

© Giorgos Moutafis/Amnesty International

إن العديد من النساء اللائي يقاسين أوضاعاً مريعة مازلن يحاولن التصالح مع صدمة الانتهاكات التي تعرَّضن لها في الماضي. وبالنسبة لمثل هؤلاء النساء، يُعتبر انعدام الأمن والأخطار التي يكابدنها في اليونان بمثابة تذكير دائم لهن بالعنف الذي حاولن الهروب منه.

"لا أستطيع النوم، ومازلت أرى الكثير من الكوابيس بسبب الماضي".

أبيغيل*، امرأة من الكاميرون، فرَّت إلى اسطنبول هرباً من العنف المنزلي وسوء المعاملة الجنسية، والتهديدات بالقتل على يديْ زوجها. وفي اسطنبول وجدت عملاً في محل لبيع الحلويات، ولكنها تعرَّضت لإساءة المعاملة الجنسية من قبل صاحب العمل. وقد ساعدها أحد المهربين في عبور بحر إيجة. وعندما تحدثتْ إليها منظمة العفو الدولية في فبراير/شباط 2018، كانت تنام في خيمة صغيرة في ساموس.

وتشعر النساء المضطهدات في بلدانهن بسبب الميول الجنسية أو هوية النوع الاجتماعي بأنهن معرَّضات لمخاطر أشد.

سيمون*، امرأة مثلية في العشرين من العمر، غادرت بلدها بعد تعرُّضها للعنف، بما فيه الاغتصاب. وفي ساموس ظلت تشعر بأنها في خطر، حيث تعيش في حاوية مع ثمانية أشخاص، بينهم أربعة رجال.

"في البلد الذي أتيتُ منه تُعتبر الميول الجنسية المثلية أمراً غير مشروع. وقد انهالت عليَّ عائلتي بالضرب المبرح عندما علمتْ بأنني مثلية، وطردتْني من المنزل. وهنا أشعر بالعصبية لأنني أشاطر الحاوية مع أربعة رجال لا أعرفهم. ولا أريد أن يعرف بأمري أحد. أمكثُ طوال النهار خارج المخيم ولا أعود إلا في الليل، ولكنني لا أنام بصورة جيدة".

قصة سارينا*

منذ سن مبكرة، عرفتْ سارينا، وعمرها الآن 29 سنة، أنها بنت وليست ولداً. وقد اعتاد شقيقها الأكبر على معاملتها بعنف بسبب نوع جنسها. وقالت سارينا لمنظمة العفو الدولية:

"اعتاد شقيقي أحياناً على ربط يديَّ بسلاسل معدنية وضربي بها. ولم يكن بمقدور والدتي مساعدتي... وعندما أحرق شقيقي يديَّ، لم تستطع والدتي منعه. فكل ما كنت أفعله كان خطأ [بالنسبة له]. فشعرتُ بأنني يجب أن أغادر [بلادي] لأن حياتي بدت لا قيمة لها".

فرَّت سارينا إلى تركيا، ولكن شقيقها اكتشف أنها تعيش كامرأة متحولة وهددها بالقتل. وقد حذَّرها أفراد آخرون من عائلتها بأنها يجب أن تغادر البلاد.

لم يكن أمام سارينا من خيار سوى الفرار مرة أخرى، لكن هذه المرة إلى اليونان. ولدى وصولها إلى جزيرة يونانية، شعرتْ بعدم الارتياح الشديد في مكان إقامتها المشترك لأنها لا يمكن أن تعرف ماهية ردود أفعال الآخرين حيال هوية نوعها الاجتماعي. وقد تعرضت لإساءة المعاملة اللفظية والجنسية في المخيم وللتحرش من قبل الشرطة. وأخيراً تم نقلها إلى ملجأ خارج المخيم، ولكنها ظلت تتعرض لأفعال عدائية من جانب مقيمين آخرين. وقالت لمنظمة العفو الدولية:

"أريد أن أعيش [حياة طبيعية]. أود أن أعيش في ألمانيا، وأن أتعلم اللغة الألمانية وأصبح مصففة شعر ...أريد أن أعيش حياتي وأن أحظى بالاحترام".

من مخيم إلى مخيم: الحياة في البر الرئيسي اليوناني

ثمة زهاء 45,500 لاجئ ومهاجر يعيشون في أماكن إقامة مؤقتة في البر الرئيسي اليوناني. وقد وصل العديد منهم قبيل قيام البلدان الأوروبية الواقعة على طريق البلقان بإغلاق حدودها في مارس/آذار 2016، مما أشعل فتيل أزمة إنسانية في اليونان كان يمكن تفاديها كلياً، بينما أُعفي آخرون من الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا ونُقلوا من الجزر اليونانية.

وبالنسبة لآلاف الأشخاص المقتلعين من ديارهم ممن يطلبون الحماية، تحوَّلت اليونان إلى وجهة نهائية، وليس إلى بلد عبور (ترانزيت)، وذلك بسبب انعدام الخيارات القانونية والآمنة لمواصلة الرحلة إلى أوروبا.

وبالنسبة لبعض النساء، لا تزال ذكريات الرحلة إلى اليونان ماثلة بوضوح في أذهانهن، ولا يُردن المخاطرة بمزيد من الرحلات، ويحدوهن الأمل في بدء حياتهن من جديد في هذه البلاد. أما بالنسبة لأخريات، وعلى الرغم من التحديات المتعلقة بإيجاد وظائف في بلد ضربتْه أزمة مالية خانقة، فإن لطف الشعب اليوناني وتضامنه يعطيانهن فسحة أمل بالمستقبل.

وسواء كانوا يقيمون في اليونان باختيارهم، أو لأنهم لا يملكون خيارات آمنة للانتقال إلى بلدان أخرى، فإن العديد من الذين مكثوا في البلاد لفترات طويلة يعانون من أوضاع استقبال مريعة في البر الرئيسي كذلك. وبحلول نهاية يوليو/تموز 2018، كان هناك ما يزيد عن 16,400 شخص يعيشون في 26 مخيماً مؤقتاً على البر الرئيسي، وذلك على الرغم من أن الأزمة الإنسانية في اليونان تعتبر واحدة من الأزمات التي تحظى بموارد أكبر من قبل الاتحاد الأوروبي، والمانحين الدوليين.

في 2017، أغلقت الحكومة اليونانية بعض أسوأ المواقع، واستعاضت عن الخيام بحاويات في مواقع أخرى. بيد أن المخيمات ظلت غير مناسبة للإقامة الطويلة الأجل. وحتى الآن لم تعط الحكومة اليونانية الأولوية للاستعاضة عنها بملاجئ أكثر ملاءمة، بل على العكس من ذلك، ففي هذا العام تم إعادة فتح ثلاثة مخيمات كانت قد أُغلقت؛ لأنها غير صالحة للسكن بهدف معالجة النقص في الملاجئ الضرورية لإيواء الأعداد المتزايدة من الأشخاص الذين يصلون عبر الحدود البرية اليونانية – التركية والجزر.

وبالنسبة للأشخاص العالقين في المخيمات لفترات طويلة، فإن الصدمة الناجمة عن عدم معرفتهم بما يحمله المستقبل لهم تتفاقم. فقد طالبت النساء اللاتي أُجريت معهن مقابلات، وبشكل متكرر، بنقلهن من المخيمات إلى مساكن أخرى يمكنهن فيها التمتع بخصوصية أكبر والشعور بالأمان أكثر، من قبيل برنامج الإيواء الحضري في شقق مستأجرة تديرها المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بدعم من المنظمات غير الحكومية والبلديات،

مبنى القادمين في مطار غير مُستخدم بمنطقة إلينيكو، أثينا، مايو/أيار 2017. وقد أُغلق المخيم في يونيو/حزيران 2017.

© Lene Christensen/Amnesty International

وتمويل من الاتحاد الأوروبي. غير أن الشقق المتوفرة، وعددها 20,400 شقة، غير كافية. إن هذا النقص في السكن اللائق، إلى جانب الإخفاقات في إجراء تقييمات فعالة في الوقت المناسب لمواطن الضعف يعني أن النساء الحوامل والنساء اللائي لديهن أطفال صغار ليس أمامهن من خيار سوى البقاء في المخيمات.

وقالت العديد من النساء اللائي يعشن في المخيمات إنهن شعرن بأنهن منسيات. ففي يوليو/تموز 2018، قابلتْ منظمة العفو الدولية مجموعة من النساء الأيزيديات العراقيات اللاتي بدت عليهن آثار المأساة، ممن يُقمن في سكاراماغاس، الواقعة بالقرب من أثينا، وقالت إحداهن:

"إننا نشعر بأننا منسيات تماماً. فقد انقضى أكثر من عامَيْن على بعضنا في المخيم ولم يتغير شيء. ولا نعرف ما سيحدث لنا. ولا نستطيع أن نفعل شيئاً هنا، وأطفالنا يصابون بالجنون. وبعد مرور كل هذا الوقت، بالكاد أستطيع التواصل مع أحد بشأن مشكلاتي، لأنه لا يوجد هنا من يتحدث بلغتنا".

وقد تحدثتْ النساء والفتيات، اللاتي قابلتْهن منظمة العفو الدولية، حول انعدام الأمن في المخيمات. فعلى سبيل المثال، لم يكن في سكاراماغاس مدير رسمي للموقع، ولا عمليات تفتيش أمني على المدخل، على مدى عدة أشهر في 2017، ومطلع 2018.

وكان بإمكان أي شخص دخول المخيم والخروج منه في أي وقت من النهار أو الليل. وذكرت المنظمات الإنسانية العاملة في المخيم أن مهربين وأشخاصاً يحملون أسلحة دخلوا المخيم. ومنذ أبريل/نيسان 2018، تمركز حراس أمنيون على البوابة، وعيَّنت السلطات اليونانية مديراً للمخيم. ولكن النساء مازلن يشعرن بالخوف، ولاسيما في المساء مثلما أوضحت امرأة سورية في يوليو/تموز 2018:

"إنني أقضي معظم وقتي في الحاوية لأنني لا أشعر بالأمان. فالمخيم يحتوي على كميات كبيرة من المشروبات الكحولية، وتنشب المشاجرات كل يوم. وأنا لا أخرج مطلقاً في الليل، ولا أسمح لأطفالي بالبقاء لوحدهم في الخارج، حتى لو كان المكان قريباً. فالشرطة لا تتدخل، ولا تريد أن تعرف ما يحدث هنا. ولا أحد يوفر لنا الحماية".

إن نقص المرافق وتردي الأوضاع في المخيمات يلقيان عبئاً ثقيلاً على النساء بشكل خاص لكونهن غالباً ما تقع على كواهلهن جلُّ المسؤولية عن رعاية الأطفال والأقرباء. كما أن للإقامة الطويلة في المخيمات تأثيراً نفسياً عميقاً عليهن. فقد تحدثت النساء عن الشعور بالقلق والكوابيس وقلة النوم والاكتئاب – وهي أعراض أكَّدتها جميعاً المنظمات الإنسانية العاملة في المخيمات.

"الجميع يفقدون عقولهم هنا".

داريا*، من أفغانستان، أُجريت معها مقابلة في أحد المخيمات الثلاثة التي تعاني من أوضاع مريعة في منطقة إلينيكو في أثينا. وقد أُغلقت تلك المخيمات أخيراً، في يونيو/حزيران 2017، إثر مطالب متكررة من قبل النساء والرجال الذين يقيمون فيها، بالإضافة إلى المنظمات الوطنية والدولية.

ولا يبدو أن الأوضاع أصبحت مؤهلة للتحسن عما قريب، فالحكومة اليونانية لم تعيِّن بعد عدداً كافياً من الموظفين، كما أن المنظمات الإنسانية الرئيسية بدأت بالانتقال تدريجياً إلى خارج اليونان بسبب نقص التمويل بشكل رئيسي. وثمة مخاوف من أن إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية، بما فيها خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، والمعلومات والمساعدة القانونية في المخيمات يمكن أن تشهد المزيد من التدهور.

وتحاول بعض النساء اللاتي لديهن أطفال صغار في المخيمات الهروب من الأوضاع التي لا تُحتمل من خلال البقاء في مخيمات أخرى على أمل تحسُّن الأمور. ففي يوليو/تموز 2018، تحدثت منظمة العفو الدولية مع امرأتين من سوريا تقيمان في مخيم مختلف عن ذلك الذي كانتا قد نُقلتا منه في الجزر. وكانت إحداهما حاملاً في الشهر الثامن، بينما أنجبت الأخرى طفلها الذي لم يتجاوز عمره شهراً واحداً داخل المخيم. ولم تمنحهما سلطة المخيم وعائلتيهما خيار التسجيل في المخيم، الأمر الذي خلق لهما مشكلات عدة، من بينها عدم إمكانية الحصول على الخدمات الطبية الأساسية، قبل الولادة وبعدها.

"هذا صعب جداً الآن، فلم يعطونا شيئاً، ولا حتى بطانيات لنضعها على الأرض. وكل ما لدينا جمعناه من الشارع. يجب أن أرعى طفلي البالغ من العمر شهراً واحداً فقط وأطفالي الثلاثة الصغار. إنني بحاجة إلى مكان أفضل".

ألما*، من سوريا، تعيش في سكاراماغاس مع عائلتها التي تضم أربعة أطفال صغار.

وفي أسوأ سيناريوهات الحالات التي وثّقتها منظمة العفو الدولية، اضطرت النساء، ومن بينهن النساء الحوامل أو اللاتي لديهن أطفال صغار، إلى قضاء عدة أيام بلا مأوى خارج المخيمات مع بقية أفراد عائلاتهن لأنهن لم يستطعن الحصول على ملجأ.

عدم توفر مترجمات فوريات يعيق إمكانية الحصول على الخدمات

في المخيمات المقامة على البر الرئيسي اليوناني تعتبر خدمات الصحة العقلية، من الناحية النظرية، مغطّاة من خلال برنامج خاص يموله الاتحاد الأوروبي. وإثر إجراء تغييرات تشريعية في فبراير/شباط 2018، أصبحت الرعاية الصحية في المستشفيات العامة الآن متوفرة ومجانية لطالبي اللجوء واللاجئين في اليونان. بيد أن عدم توفر مترجمات فوريات وموظفات إناث في تلك الخدمات يحول دون حصول النساء عليها.

فقد قالت امرأة سورية في إشارة إلى المواعيد مع الأطباء: "لا أشعر بالارتياح في التحدث عن مشاكلي مع أطباء أو مترجمين ذكور. ولذا لم أعد أذهب إلى هناك".

وقالت بعض النساء إن توفير إناث للقيام بمهمات الترجمة الفورية وإجراء المقابلات أمر يكتسي أهمية، خاصة أثناء عمليات تقييم حالات "الضعف" وفي المقابلات المتعلقة بطلب اللجوء، سواء في الجزر اليونانية أو البر الرئيسي. وينص القانون اليوناني على توفير المساعدة اللغوية، ولكن في الممارسة العملية لا تتوفر مثل هذه الخدمة للعديد من النساء اللاتي يطلبن اللجوء. فعدم توفر المترجمات في المخيمات والمستشفيات والملاجئ يشكل عائقاً أمام الحصول على الخدمات الأساسية.

"في المقابلة الثانية، كان عليَّ أن أتحدث أمام مترجم رجل عن إساءة المعاملة التي عانيتُ منها في إيران وعن الاعتداء الجنسي الذي تعرَّضت له في اليونان. ولكن المترجم لم يأخذني على محمل الجد، بل ضحك عليَّ.

وبعد المقابلة عدتُ مرتبكة ومشوشة الذهن ومكروبة للغاية إلى حد أنني لم أستطع العثور على شقتي. وبعد تلك التجربة طلبتُ مراراً أن تقوم امرأة بمهمة الترجمة الفورية. ولن أتحدث أمام ذلك الرجل أبداً. وفي النهاية سُمع صوتي، ولكن كان عليَّ أن أتحلى بالإصرار والمثابرة. ثمة نساء أخريات ربما لا يفعلن مثلي، ولذا فإن قصصهن لا تُروى".

أزاده*، إحدى ضحايا العنف الجنسي

←

نساء يُقمن في ثلاثة مخيمات أُنشئت في المنطقة الأولمبية القديمة في إلينيكو، أثينا، مايو/أيار 2017.

وهكذا فإن الحواجز اللغوية وعدم توفر المترجمات الفوريات، إلى جانب عدم معرفة النساء بالبيئة الجديدة ومحدودية المعلومات التي تُقدَّم لهن بشأن الخدمات، تتسبب بخوفهن الشديد من مغادرة المخيمات أو الشقق لأيام عدة، مما يؤدي إلى تفاقم عزلتهن. فقد قالت امرأة أفغانية تعيش في شقة مع أطفالها الثلاثة في أكتوبر/تشرين الأول 2017: "نادراً ما أخرج، فهو أمر يخيفني كثيراً".

وحتى لو عرفن بوجود تلك الخدمات، فإن العديد من النساء اللاتي يعشن في شقق تحدثن لمنظمة العفو الدولية عن الصعوبات التي يواجهنها بسبب عدم توفر الوقت لديهن للحصول على تلك الخدمات؛ لأنه يتوجب عليهن رعاية الأطفال والمسنين من العائلة، أو لأن لديهن مسؤوليات منزلية أخرى.

© Lene Christensen/Amnesty International

عدم كفاية المعلومات والدعم والحماية المقدَّمة لضحايا العنف

لقد تعرَّضت العديد من النساء والفتيات اللاتي يطلبن اللجوء للعنف الجنسي أو الجسدي في بلدانهن الأصلية وأثناء الرحلة و/أو في اليونان. وكانت الجهود التي بذلتها السلطات اليونانية لمنع وحماية الضحايا من مثل هذا العنف غير كافية تماماً حتى الآن. كما أن تصميم المخيمات واكتظاظها الشديد، ولاسيما في الجزر، يؤديان إلى تفاقم مخاطر التعرض للاعتداءات الجنسية والعنف.

ففي 2017، تلقَّى المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقارير من 622 ضحية عنف على أساس النوع الاجتماعي، ممن تقطَّعت بهن السبل في الجزر اليونانية. ووقع نحو 30% من حوادث العنف بعد وصول النساء إلى اليونان، وبلغت نسبة الإناث 80% من مجموع الضحايا الذين أبلغوا عن حوادث العنف على الجزر أو البر الرئيسي خلال النصف الثاني من العام.

ومع أن هذه الأرقام مثيرة للقلق، فإن الحقيقة يُرجَّح أن تكون أسوأ من ذلك، لأن عدداً هائلاً من حوادث العنف الجنسي لا يتم الإبلاغ عنها لأسباب عديدة. فقد قالت العديد من النساء والمنظمات لمنظمة العفو الدولية إن النساء يترددن في التقدم بشكاوى رسمية بسبب الوصمة الاجتماعية، أو الخوف من الانتقام من قبل الجناة، أو انعدام الثقة بنظام الحماية، أو لأنهن يعتقدن أنهن سيبقين عالقات في اليونان إذا قمن بالإبلاغ عن تعرُّضهن للعنف.

كما أن عدم كفاية الموارد والموظفين المتخصصين في المخيمات يعني أن ضحايا العنف على أساس النوع الاجتماعي لا يتم تحديدهن، وبالتالي لا يتم توفير الحماية اللازمة لهن.

في يونيو/حزيران 2017، وقَّع عدد من السلطات اليونانية على المستويين المحلي والوطني بروتوكولاً بشأن تنسيق عمليات حماية اللاجئين وطالبي اللجوء ضحايا العنف على أساس النوع الاجتماعي. ويشمل ذلك الإجراء تنسيق عمليات الإحالة إلى 40 مركزاً استشارياً خاصاً بالمرأة، و21 ملجأً تديره الدولة لجميع النساء من ضحايا العنف في شتى أنحاء البلاد، بمن فيهن المواطنات اليونانيات. بيد أن تأثير البروتوكول يظل محدوداً. وتتمثل إحدى المشكلات في أن الملاجئ اليونانية ليست دائماً مزوَّدة بالمترجمات والخدمات الضرورية لمساعدة النساء المشردات.

قصة أفا*

"أفا" شابة أفغانية طلبت المساعدة عقب تعرُّضها لإساءة معاملة بدنية ونفسية على يدي زوجها في المخيمات، وفي إحدى الشقق. وقد قضت 10 أشهر في ملجأين مختلفين. وقالت لمنظمة العفو الدولية:

"لقد استغرق الأمر بضعة أشهر قبل أن أتجرأ على التحدث عن الأهوال التي واجهتُها. وأخيراً تحدثت لعالِم النفس الذي يعمل مع منظمة "التضامن الآن" [منظمة غير حكومية يونانية]، وانتقلتُ إلى ملجأ مع ابنتي. أشعر الآن بتحسن لأنني تحررتُ من زوجي، ولكن الحياة هنا صعبة للغاية... ويأتي المترجمون مرة أو مرتين في الأسبوع فقط ولساعات محددة. وكان عليَّ أن أستخدم مترجم "غوغل" للحصول على المساعدة".

إن الملاجئ بالنسبة للنساء اللاتي يتعرضن للعنف الجسدي والنفسي يمكن أن تنقذ حياتهن. لكن بالنسبة لبعض النساء المشردات، مثل "أفا"، فإنها يمكن أن تزيد من شعورهن بالعزلة، حيث لا أصدقاء حولهن، ولا شيء يُذكر يستطعن فعله:

"في الملجأ الأول شعرتُ بأنني في سجن. فلم أستطع أن أفعل شيئاً ولم يتوفر لطفلي مكان للعب".

ونُقلت "أفا" إلى ملجأ ثانٍ بعد أن اكتشف زوجها مكان وجودها. وقالت لمنظمة العفو الدولية:

"كان الملجأ أفضل بكثير. فالعاملة الاجتماعية لطيفة جداً، وتخبرني بأمور المواد التعليمية والخدمات. ولم تتوفر مترجمات بعد، ولكن لغتي الإنجليزية تحسنت الآن، وأصبحت معاناتي أقل قليلاً".

بعد مرور 10 أشهر في الملاجئ، طُلب من "أفا" المغادرة، الأمر الذي وضعها تحت ضغط هائل، حيث حاولت مع ابنتها التعافي وتحقيق بعض الاستقرار في حياتهما. وهي الآن تتشارك في الشقة مع امرأة أفغانية، ولكنها تجد النظام صعباً للغاية، وتشعر بالقلق حيال الضحايا الأخريات من العنف اللائي ينشدن السلامة والأمان.

"لقد تمكنتُ من العثور على شيء، ولكن ماذا عن الأخريات؟ ففي اليوم نفسه طُلب من امرأة المغادرة مع أطفالها الثلاثة. فماذا عساها أن تفعل؟ مازلت قلقة عليها".

القواعد الأوروبية تمزّق العائلات
وتؤدي إلى تفاقم المخاطر التي تواجهها النساء

إن الحكومات الأوروبية تغضُّ الطرف عن معاناة آلاف الأشخاص الذين يصلون إلى الشواطئ اليونانية بحثاً عن مكان آمن.

وستبقى أغلبيتهم في اليونان لأن قواعد اللجوء الأوروبية – التي تُسمى "نظام دبلن" – تنص على أن طالبي اللجوء يجب أن يقدموا طلبات لجوء في البلد الذي يصلون إليه أولاً. ولذا فإن اليونان، بصفتها بلد الوصول الأول، تتحمل مسؤولية مساعدتهم وحمايتهم، مع استثناءات قليلة.

ويُعتبر طلب جمع شمل العائلة الطريقة الوحيدة تقريباً التي يمكن للأشخاص بواسطتها الانتقال بأمان من اليونان إلى بلد أوروبي آخر. غير أنه يخضع لقيود مشددة: فطالبو اللجوء لا يُسمح لهم بلمّ الشمل إلا مع أفراد الأسرة النواة: الأزواج، الأطفال، أو الأقرباء في بلد آخر من بلدان الاتحاد الأوروبي في حالة القاصرين الذين ليسوا برفقة أهاليهم.

إن النساء اللاتي يسافرن بمفردهن أو مع أطفالهن يشكلن أغلبية الأشخاص الذين ينتظرون جمع شملهم مع أقربائهم في بلدان أخرى. كما أن ثمة عائلات أخرى تقطَّعت بها السبل في اليونان يحدوها الأمل في الانضمام إلى أطفالها الذين سافروا بمفردهم إلى وُجهات أوروبية أخرى. وقد مرَّ على بعضهم أكثر من سنة وهم في هذه الحالة.

ومنذ 2016، تلقَّت البلدان الأوروبية، وألمانيا بشكل رئيسي، ما يزيد عن 14,300 طلب لمّ شمل من اليونان، قُبل منها حوالي 12,500 طلب. وحدثت عمليات لمّ الشمل في 9,200 حالة.

واستذكرت النساء كيف أن انفصال أفراد العائلة لفترات طويلة، مترافقاً مع عدم توفر معلومات تُذكر حول عملية لمّ الشمل يؤثر على صحتهن العقلية، ويؤدي إلى تفاقم مشاعر القلق والاكتئاب في نفوسهن.

وعلاوةً على ذلك، فإن تعريف "العائلة" في قانون الاتحاد الأوروبي يقتصر على أفراد الأسرة النواة. أما الاستثناءات المتعلقة بهذا التعريف، من قبيل لمّ الشمل لأسباب إنسانية أو الإعالة، فهي لا تُقبل دائماً. وهذا يعني أن النساء المُسنات أو النساء ضحايا العنف اللاتي لهن روابط عائلية في بلدان أخرى يصبحن عرضة لخطر البقاء في اليونان.

قصة غولروز

غولروز من أفغانستان، تقطَّعت بها السبل في اليونان منذ فبراير/شباط 2016 مع ثلاثة من أطفالها الأربعة وزوجها وعمتها وابنة أختها الصغيرة. ويعيش ابنها الأكبر في ألمانيا، وقد تحدثت مع منظمة العفو الدولية في مايو/أيار 2017 ويوليو/تموز 2018:

"إنني أفكر به كل يوم".

عندما قبلتْ ألمانيا طلب لمّ الشمل في أواسط عام 2017، تنفَّست غولروز الصعداء. ولكن عمتها البالغة من العمر 65 عاماً، والمعروفة باسم "بيبي"، كانت مضطرة للمكوث في اليونان لأنه لم يُقبل سوى أفراد العائلة المباشرين وبنت أخت غولروز الصغرى.

© Lene Christensen/Amnesty International

عندما قابلت منظمة العفو الدولية غولروز وعائلتها في يوليو/تموز 2018، كانت تستعد للذهاب إلى ألمانيا. وهذه الصورة التُقطت لأفراد العائلة وهم يحضِّرون واجبهم الدراسي باللغة الألمانية.

كانت بيبي بمثابة أم ثانية لغلروز. فقد عاشتا معاً في أفغانستان بعد مقتل أبناء بيبي الأربعة. ولم تستطع بيبي أن تتركها خلفها عندما قررت العائلة الانطلاق في الرحلة المحفوفة بالمخاطر إلى أوروبا بحثاً عن السلامة والأمان. وفي اليونان دعمت كل منهما الأخرى في الظروف القاسية في المخيمات، بما في ذلك النوم في خيمة خارج مبنى المطار غير المستخدم في أثينا لعدة أشهر.

وبمساعدة محام من منظمة غير حكومية يونانية، تم استئناف القرار مرتين. وقد قدمت العائلة دعوى استئناف بناءً على كبر سن بيبي والروابط العائلية القوية التي تربطها بها واستقلاليتها وسلامة صحتها: وتم تشخيص حالة بيبي بأنها مصابة بأمراض التهاب الكبد بي، ونخر العظم، والتهاب الأذن الوسطى، ووجود ماء زرقاء في العين، ولكن دعاوى الاستئناف رُفضت.

وقد التقت منظمة العفو الدولية بالعائلة في مخيمْ ثيفا وإلينيكو في 2017، وفي شقتها في أثينا في يوليو/تموز 2018. وفي المدينة التحقوا بدروس اللغة الألمانية، استعداداً لبدء حياة جديدة في ألمانيا.

"إننا نحضِّر الدروس يومياً. الأمر صعب بوجود الأطفال، ولكننا نتناوب أنا وزوجي كي أستطيع الدراسة قليلاً".

وهي لاتزال لا تصدق أن بيبي لن تسافر معهم.

الملاذات الآمنة والمشاركة والتمكين

© Lene Christensen/Amnesty International

"أُريد الذهاب إلى مكان ما أستطيع فيه بناء مستقبل لأطفالي...".

ليلى*، أم لطفلين في مخيم سكاراماغاس

"أُريد أن أكون مستقلة. لديَّ طفلان، يجب أن أفكر بهما".

أمارا*، امرأة تعيش في شقة في مدينة أثينا

"أُريد أن أعمل بعد أن أتعلم اللغة".

عائشة*، امرأة تعيش في شقة في أثينا
مع ابنتها ووالدتها

النساء كصانعات قرار

على الرغم من التحديات والنكسات وانعدام اليقين، فإن العديد من النساء يواصلن النضال بصلابة وتصميم مميَّزيْن، من أجل التأثير على أوضاعهن، واسترداد السيطرة على حياتهن.

إن مشاركة النساء في القرارات التي تؤثر على حياتهن أمر مهم للغاية. وكي يتم التوصل إلى قرارات تحمي حقوقهن بشكل فعال، ينبغي التشاور معهن، وإتاحة الفرصة لهن لإبلاغ السلطات المعنية باحتياجاتهن.

→
ياسمان من إيران تعمل كمترجمة فورية لشبكة ميليسا. وقد التُقطت الصورة في مايو/أيار 2017.

لكن من المؤسف أن مثل هذه المشاورات نادراً ما تحدث. ونتيجة لذلك تضيع معلومات حيوية عندما تُتخذ القرارات، ولا تأتي المساعدات المحددة التي تحتاجها النساء والفتيات بشكل عاجل وملحّ.

إن النساء اللاتي قابلتُهن منظمة العفو الدولية كنَّ يردنَ تقديم مساهماتهن خارج عملهن في المنزل. وكنَّ يُردنَ تعلُّم مهارات جديدة، وأن يتمكَّن من المشاركة في المجتمع على نحو أكبر، وأن يعشن بشكل مستقل. كما أن النساء بحاجة إلى إتاحة الفرصة، وتقديم الدعم لهن للمطالبة بحقوقهن والتعبير عن احتياجاتهن. إلا أن عدداً قليلاً جداً منهن في موقع يؤهلهن للقيام بذلك بدون توفير مترجمات. ونظراً لأن العديد من النساء كثيراً ما يقمن بدور الرعاية الرئيسي لعائلاتهن، وبالتالي يكنَّ مشغولات برعاية وحماية مَن يتوليْن إعالتهم، ولا تتوفر خدمات رعاية الأطفال، فإن العديد منهن غير قادرات على حضور الاجتماعات أو الدورات التدريبية. كما أن مثل هذه الخدمات مهمة جداً لأية عملية إدماج لهن في المجتمع.

في يوليو/تموز 2018، نشرت السلطات اليونانية استراتيجية وطنية جديدة خاصة بالإدماج. وتشمل الاستراتيجية الهدف المتعلق بضمان تمكين النساء المهاجرات وطالبات اللجوء اللاتي يدخلن البلاد بصورة غير شرعية من الوصول إلى سوق العمل النظامي والحصول على "الخدمات والسلع الأساسية". وكي يمكن تنفيذ هذه الاستراتيجية بنجاح، ينبغي التشاور مع النساء أنفسهن والاستماع إليهن.

وأرادت العديد من النساء اللاتي تحدثتْ إليهن منظمة العفو الدولية الاستقرار في اليونان. وبالنسبة لبعضهن لاتزال ذكريات الرحلة الشاقة إلى اليونان ماثلة في أذهانهن، ولا يُردنَ ركوب أخطار المزيد من الرحلات، ويحدوهن الأمل في بدء حياة جديدة في البلاد. أما بالنسبة لأخريات، فإنه بالرغم من التحديات التي تعترض سبيل الحصول على وظائف في بلد ضربته أزمة مالية عميقة، فإن لطف الشعب اليوناني وتضامنه معهن يعطيهن الأمل للمستقبل.

"عندما وصلنا إلى اليونان، كانت الفكرة أن نذهب إلى بلد آخر. ولكن ذلك كان قبل أن نتعرف على الشعب اليوناني. ونحن نقيِّم عالياً معاملته لنا، والآن نود أن نبقى هنا".

ثريا، شابة من أفغانستان تعيش في أثينا مع زوجها وأطفالها الثلاثة، يوليو/تموز 2018.

المراكز المخصَّصة للنساء فقط توفر لهن دعماً يغيِّر حياتهن

إن المراكز المخصصة للنساء المشردات فقط، سواء في الجزر اليونانية أو البر الرئيسي، تقدم مساعدات وخدمات تغير حياة العديد من النساء. وغالباً ما يتم إنشاء هذه المراكز من قبل المنظمات النسائية والشعبية المحلية. ويقع احترام قدرات النساء والقيام بالتدخلات والأنشطة التي تعمل على تمكينهن في صلب عمل هذه المراكز.

وتقدم هذه المراكز طائفة من الخدمات التي يمكن أن تساعد النساء على إعادة بناء حياتهن، ومنها المساعدة النفسية والقانونية، وفتح صفوف تعليمية من أجل اكتساب المهارات اللغوية وغيرها من المهارات الرئيسية. كما أنها تقدم معلومات حيوية بشأن الصحة الجنسية والإنجابية. إن مثل هذه المراكز يمكن أن تكون بمثابة حماية ضد العزلة في المخيمات والشقق.

كما أن المراكز المجتمعية المخصصة للنساء فقط، وغيرها من الأماكن التي تستطيع النساء أن تجتمع فيها بأمان، تلعب دوراً مهماً في مساعدتهن على التكيُّف مع حياتهن الجديدة في بيئة غير مألوفة، والتعلُّم من بعضهن بعضاً كيفية استكشاف نظام الاستقبال المعقد، ومن أين يحصلن على المساعدة، وكيفية إنشاء شبكات دعم جديدة.

"هنا تجدين مثل هذه اللفتة البسيطة كإلقاء التحية عليك باحترام والنظر في عينيك ومعاملتك كإنسان".

ماري*، من غابون، تصف أهمية مثل هذا المركز، يوليو/تموز 2018

شبكة ميليسا – "مكان للسعادة"

"شبكة ميليسا"، وهي مركز نهاري في وسط أثينا، أنشأتها نساء يونانيات وغير يونانيات بهدف توفير ملاذ آمن للنساء اللاتي يحاولن بدء حياة جديدة في بلد جديد. وتديرها شبكة نساء مهاجرات وطالبات لجوء. وتنظم شبكة ميليسا ورشات عمل ومواد تعليمية للنساء الأخريات المشردات. وهدفها تمكين النساء من السيطرة على حياتهن الخاصة.

"أتيتُ إلى ميليسا كي أتعلم اللغة. فميليسا بالنسبة لي عبارة عن مكان للسعادة".

زهراء* التي فرَّت من العراق مع عائلتها

"إن المغزى هنا هو الاستخدام المجازي للكلمة [فكلمة "ميليسا" باللغة اليونانية معناها عسل النحل] للنساء المهاجرات اللاتي يأتين إلى اليونان من شتى أنحاء العالم، يحملن قصص المعاناة والانفصال عن عائلاتهن، ومعها أيضاً أفكار ومهارات ومواهب وآمال للمستقبل وكل الأشياء التي يسهمن بها في حياكة النسيج الاجتماعي لهذا المجتمع".

نادينا كريستوبولو، باحثة يونانية متخصصة في الأنثروبولوجيا
وإحدى مؤسِسات شبكة ميليسا

↓

في "شبكة ميليسا" في أثينا، يوليو/تموز 2018. المؤسِسة نادينا تخلق مناخاً آمناً ومرحِّباً، وهو بمثابة استراحة من وقائع الحياة القاسية.

© Lene Christensen/Amnesty International

© Lene Christensen/Amnesty International

التقطت الصورة في شبكة ميليسا، أثينا، يوليو/تموز 2018

في جزيرة ليسفوس يوفر مركز "بشيرة" للنساء اللاجئات مكاناً للراحة والاستحمام وكسب أصدقاء جدد – وهو بمثابة استراحة أساسية من مواجهة المصاعب اليومية لحياة المخيمات. وقد وصفت مديرة المركز سونيا أندرو براداس كيف تكون النساء غالباً متحفظات جداً عند وصولهن أول مرة:

"بعد برهة يفهمن أنهن أصبحن آمنات هناك ويبدأن بالانفتاح. ويصبح المركز مكاناً يبكين ويضحكن ويرقصن فيه".

كما يوفر مركز "بشيرة" خدمات قانونية ونفسية واجتماعية وصحية ودروس دعم باللغة والفنون والحرف للنساء المشردات من ديارهن ممن يعشن في ليسفوس

وفي "كيوس" تدير منظمة "العمل من أجل النساء" مركز أثينا، الذي قدَّم مساعدة نفسية وقانونية وطبية لأكثر من 900 امرأة مقتلعة من ديارها منذ افتتاحه في يوليو/تموز 2018. وقد تحدثت مؤسسة المركز غابرييل تاي إلى النساء اللاتي جئن إلى المركز عن آمالهن وأحلامهن. وقالت لمنظمة العفو الدولية:

"إن هؤلاء النساء لا يرين أنفسهن كضحايا؛ وهذا صحيح تماماً، إنهن بحق ضحايا. وهنَّ بحاجة إلى موارد وبيئة آمنة كي يتمكَّنّ من إعادة البناء والانتقال إلى مرحلة جديدة من حياتهن".

إن المراكز المخصصة للنساء فقط والأماكن الآمنة الشبيهة بها تقوم بجمع النساء معاً بحيث يمكنهن تبادل تجاربهن ونسج صداقات مهمة للغاية.

"نحن مثل الأخوات".

قبل سنة من الآن التقت فرحناز وموزغان من أفغانستان، في "شبكة ميليسا" في أثينا، والآن تشعران بأنهما مثل أختيْن

وقالت "موزغان" لمنظمة العفو الدولية:

"عندما تشعر فرحناز بالحزن، أحاول أن أُدخل السرور إلى قلبها. أنا أتعاطف معها فنحن مثل الأخوات".

إن الوصول إلى مراكز الدعم هذه لا يمكّن النساء من مساعدة أنفسهن فحسب، بل من المضي قُدماً لمساعدة النساء الأخريات.

"بالنسبة لي "شبكة ميليسا" هي بمثابة أم لطفل لا يستطيع المشي، وقد أخذتْ بيدي وساعدتْني على المشي... أريد أن أفعل أشياء جيدة. أريد أن أُعلِّم النساء أنهن لسن ضعيفات. هذا ما تعلمتُه في ميليسا".

فرحناز، يوليو/تموز 2018

→ التقطت الصورة في "مركز بشيرة"، في ليسفوس، مارس/آذار 2018.

قصة ثريا

في 12 مارس/آذار 2016 وصلت ثريا البالغة من العمر 24 عاماً، وهي امرأة أفغانية وأم لثلاثة أطفال، إلى "خيوس" مع عائلتها، بعد رحلة مُضنية تخلَّلتها أخطار عبور البحر من تركيا. ولاتزال صورة ابنها وهو يرتعش خوفاً ويتقيأ في القارب المطاطي الصغير مطبوعة في ذاكرتها.

"دائماً أقول لنفسي ' أحسنتِ'! على عبور ذلك البحر لأنني أردتُ أن أصنع مستقبلاً أفضل لأطفالي".

بعد قضاء عدة أشهر في ظروف مؤقتة، نُقلت العائلة إلى شقة في أثينا. كان ذلك عندما أخبرتْها صديقاتها عن شبكة ميليسا. وقد مكَّنها ترددها على المركز بشكل منتظم من الدفاع عن نفسها. فقالت لمنظمة العفو الدولية إنها ما عادت تخشى التحدث علناً عن حقوق المرأة، وهو أمر كان بالنسبة لها غير قابل لمجرد التفكير به قبل الآن.

© Lene Christensen/Amnesty International

↑ ثريا من أفغانستان. التُقطت الصورة في يوليو/تموز 2018.

"إن للمرأة حقوقاً، وأنا أريد أن أقرر مستقبلي بنفسي. وإن الأمر الأكثر أهمية هو تحقيق ذلك، وأن يتفهمه الرجل كذلك ... نحن النساء يجب أن نناضل من أجل إحقاق حقوقنا وحقوق أطفالنا. ويتمثل حُلمي، لنفسي ولجميع النساء، في أن نتمتع بالحرية في اتخاذ قراراتنا المتعلقة بنا".

ثريا الآن تأمل في بدء حياة جديدة في اليونان مع زوجها وأطفالها. وهي مندهشة من الترحيب الحار الذي استُقبلت به من جانب الشعب اليوناني، وشغوفة بتعلم اللغة اليونانية.

قصة فيروزة

إن كون فيروزة جزءاً من شبكة نسائية قوية أحدث فرقاً هائلاً في حياتها، وفيروزة امرأة من أفغانستان عمرها 33 عاماً، وصلت مع زوجها وأطفالها الأربعة من تركيا. وبعد مرور شهر على وجودهم في الجزيرة، اختبأت في أحد الفنادق هرباً من ضرب زوجها. ومن شدة خوفها لم تجرؤ على التكلم مع أحد. ثم جاءت لرؤيتها امرأة من مركز أثينا للنساء في كيوس.

"قالت لي إنني أستحق حياة أفضل. وكانت تأتي إليَّ كي تصطحبني من الفندق".

في مركز أثينا تمكنتْ فيروزة من مشاطرة قصتها وآمالها مع نساء أخريات يعشن في أوضاع مشابهة. وتحدثتْ إلى اختصاصي نفسي وحصلت على مساعدة لترتيب عدة مواعيد لأغراض عملية اللجوء وتلقّي مساعدة طبية.

© Marina Costa/Amnesty International

↑ فيروزة من أفغانستان لم تعد تخشى الدفاع عن نفسها.

"كان من المستحيل عليَّ أن أقوم بذلك لوحدي، وأنا في مثل تلك الحالة العقلية".

في مركز أثينا شعرتْ فيروزة بقدر من الارتياح والأمان يمكّنها من البدء بدراسة اللغة الإنجليزية. وقد حصلت على الحق في الوصاية على أطفالها، وتتشارك مع أم عزباء أخرى في شقة في أثينا. وهدفها الآن الحصول على وظيفة وشقة خاصة بها وأن تكون قادرة على مساعدة نفسها وأطفالها بشكل كامل.

"أنا الآن امرأة مختلفة تماماً. ولم أعد أخاف بعد اليوم".

©Lene Christensen/Amnesty International.

مطالب النساء، حقوق النساء

يجب الاستماع إلى تجارب النساء في اليونان والعمل عليها. التقطت الصورة في أثينا، مايو/أيار 2017.

"نحن النساء يجب أن نناضل من أجل إحقاق حقوقنا".

ثريا من أفغانستان

لقد واجهت النساء والفتيات المشردات من ديارهن ممن يعشن في اليونان الخوف وانعدام اليقين والعنف. إن أولئك الناجيات اللاتي يتحلين بالمثابرة مصمّمات على إعادة بناء حياتهن.

وفيما يلي المطالب العامة العشرة التي يطالبن بها؛ إذ أن حقوقهن الأساسية تتعرض حالياً للانتهاك، ويتعين على الأشخاص الذين يتبوؤن السلطة الاستماع إلى أصواتهن والعمل بكلامهن.

ويمكن أن تضطلع السلطات اليونانية، بالتنسيق الوثيق مع المنظمات غير الحكومية والوكالات التي تقدم المساعدات، بدور رئيسي في الإيفاء بالمطالب المتعلقة بأوضاع الاستقبال والحصول على الخدمات واللجوء في البلاد.

بيد أن الحكومات الأوروبية الأخرى ينبغي أن ترقى إلى مستوى التزاماتها بتوفير الحماية التي تستحقها النساء والفتيات.

1. توفير أماكن إقامة مناسبة:

إن المخيمات يجب أن تكون استثناءً وإجراءً مؤقتاً. فالنساء اللائي يسافرن بمفردهن أو مع أطفالهن، ضحايا العنف، والحوامل، والأمهات الجدد، والنساء اللائي يتعرضن للاضطهاد بسبب النوع الاجتماعي أو الميول الجنسية، من بين فئات أخرى، يجب أن توفر لهن أماكن إقامة بديلة عن المخيمات منذ لحظة وصولهن. وينبغي تحسين مستوى النظافة والخدمات الصحية والسلامة والأمن في مراكز الاستقبال على نحو عاجل وملحّ.

2. وقف حجز الأشخاص في الجُزر:

يتعين على السلطات اليونانية، المدعومة من حكومات بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى والمفوضية الأوروبية، وضع حد للحجز المتعمد لطالبي اللجوء والمهاجرين في الجزر اليونانية، ونقلهم إلى أماكن إقامة لائقة في البر الرئيسي، آخذةً بعين الاعتبار المخاطر الخاصة التي تواجه النساء والفتيات وضمان أن تتمحّض عمليات تقييم الضعف على الجزر عن تمكين النساء والفتيات من الحصول على الخدمات التي يحتجن إليها.

3. حماية النساء المعرَّضات لخطر العنف:

زيادة عدد الموظفين المدربين تدريباً سليماً في مخيمات الاستقبال والمناطق الحضرية، الذين يستطيعون تحديد حالات العنف ضد المرأة ومنعها. وضمان تزويد النساء المعرَّضات للخطر بالمعلومات المتعلقة بالملاجئ والوصول إليها، وضمان أن يوفر لهن مكان الإقامة الأمن والاستقرار الضروريين للتعافي وإعادة بناء حياتهن. وضمان تقديم المشورة والمساعدة الطبية والقانونية الكافية.

4. توفير المزيد من المترجمات والموظفات (الإناث):

زيادة عدد المترجمات، بالإضافة إلى تقديم المساعدة الطبية والنفسية والاجتماعية في الملاجئ ومراكز الاستقبال المؤقتة والأماكن الحضرية وأثناء عملية اللجوء.

5. الحصول على المعلومات:

توفير المعلومات المتعلقة بالحصول على الخدمات، وعملية اللجوء، والحماية في الحالات الطارئة بلغات يستطيع الأشخاص فهمهما.

6. الحصول على الخدمات بشكل كامل:

زيادة القدرة على توفير المساعدة المتعلقة بالصحة النفسية للنساء والفتيات؛ وضمان الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية في مراكز الاستقبال والمستشفيات والعيادات الطبية؛ وتوفير التعليم وزيادة فرص تعلم اللغات للنساء والأطفال فيما يتعلق باحتياجات النساء الخاصة برعاية الأطفال.

7. دعم الأماكن الآمنة المخصصة للإناث:

تعزيز وتمويل والتعاون مع المبادرات في المجتمع المحلي التي تنشأ بالتشاور مع النساء والفتيات، وذلك لتمكين النساء ومساعدتهن على الاندماج.

8. توفير فرص وسائل المعيشة:

تضمين منظورات النساء ومهاراتهن وقدراتهن في الخطط الحكومية، لزيادة خيارات التشغيل كجزء من استراتيجية إدماج اللاجئين والمهاجرين في البلاد.

9. الترحيب باللاجئين:

يتوجب على الزعماء الأوروبيين والمؤسسات الأوروبية فتح طرق آمنة وقانونية إلى أوروبا، وتوفير الطرق البديلة للرحلة البحرية والبرية الخطرة وغير الشرعية. كما يتوجب عليها إتاحة خيارات قانونية للسفر من اليونان إلى بلدان أوروبية أخرى. وثمة تغيير مُلح آخر ينبغي إجراؤه، وهو ضمان خيارات أسرع وأوسع نطاقاً لمّ شمل العائلات، والاتفاق بشأن نظام أكثر عدالة لقبول اللاجئين الذين يصلون إلى الشواطئ الأوروبية. وأخيراً ينبغي عدم إعادة أي شخص يطلب الأمان إلى بلدان يمكن أن يتعرض فيها لخطر انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف على أساس النوع الاجتماعي.

10. المشاركة الكاملة:

وفوق ذلك كله، فإن النساء والفتيات يعرفن ما هو الضروري لضمان السلامة والأمان والمستقبل الأفضل لهن ولأطفالهن. إن انخراطهن الحقيقي في عمليات التشاور والخطط والتدابير التي تؤثر عليهن يعتبر أمراً حاسماً في ضمان نجاحهن.

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم ما يزيد على 7 مليون شخص يناضلون من أجل عالم يتمتع فيه الجميع بحقوقهم الإنسانية.

وتتمثل رؤية المنظمة في أن يتمتع جميع البشر بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمة العفو الدولية منظمة مستقلة عن جميع الحكومات والعقائد السياسية أو المصالح الاقتصادية أو المعتقدات الدينية، وتتلقى تمويلها من أعضائها ومن التبرعات العامة.

منظمة العفو الدولية
الأمانة الدولية
بريد إلكتروني: contactus@amnesty.org
هاتف: +44-20-74135500
فاكس: +44-20-79561157

رقم الوثيقة: EUR 25/9071/2018 Arabic

www.amnesty.org

منظمة العفو الدولية